تحديات المرحلة الانتقالية في سوريا
الفرص والتهديدات في الأمن والاقتصاد

وائل علوان*

ملخص: تسارعت الأحداث في شمال سوريا، فالفصائل التي انطلقت من إدلب للسيطرة على حلب وتحريرها من نظام الأسد وجدت نفسها خلال أقل من أسبوعين في دمشق، وقد سيطرت على معظم المناطق التي كان يسيطر عليها النظام المخلوع الذي فرّ رئيسه بشكل مفاجئ خارج البلاد، وهذا أوجد واقعًا جديدًا مليئًا بالفرص والتحديات. تستعرض هذه الدراسة أهم التحديات الأمنية والاقتصادية التي تواجه الإدارة السورية الجديدة ضمن المرحلة الانتقالية التي أعلنتها في 3 أشهر عقب سقوط نظام الأسد، مع مناقشة التهديدات التي تقابلها أيضًا مجموعة كبيرة من الفرص التي تستطيع فيها الإدارة معالجة التحديات، أو تجاوزها، والالتفاف عليها، أو على الأقل تقليل تداعياتها وآثارها.

الكلمات المفتاحية: سوريا، المرحلة الانتقالية، بناء الدولة، الأمن، الاقتصاد.

* مركز جسور، سوريا

Challenges of the Transitional Phase in Syria: Opportunities and Threats in Security and Economy

WAIEL OLWAN*

ORCID:0009-0002-6348-2345

ABSTRACT: *Events in northern Syria have accelerated rapidly. The factions that launched from Idlib to take control of Aleppo and liberate it from the Assad regime found themselves in Damascus in less than two weeks, having seized most of the areas previously controlled by the ousted regime, whose president fled the country unexpectedly. This has created a new reality filled with both opportunities and challenges. This study examines the key security and economic challenges facing the new Syrian administration during the transitional phase, which was declared to last three months following the fall of the Assad regime. It also discusses the threats alongside a wide range of opportunities that the administration can leverage to address, circumvent, or mitigate these challenges and their consequences.*

Keywords: *Syria, Transitional Phase, State Building, Security, Economy.*

* Jusoor Center. Syria

رؤيـــة تركيـــة
2025-(1/14)
23 - 38

Received Date: 04 / 01 / 2025 • Accepted Date: 02 / 02 / 2025

DOI:10.36360/1560-014-001-002

مقدّمة

انتقلت الفصائل التي جمعتها «إدارة العمليات العسكرية» إلى الحكم والسلطة، ودعت شركاءها من الفصائل المناهضة للنظام المخلوع لتشاركها في إعادة بناء الدولة وتشكيل الحكومة الجديدة ومؤسساتها، وسط عدد كبير من الأولويات التي يقتضيها الوصول إلى الاستقرار الأمني والسياسي، في مقابل عدد هائل من التحديات على مختلف المستويات، وأخطرها التحديات الأمنية.

وقد ورثت الإدارة الجديدة بلدًا مدمرًا ومفككًا ومقيدًا بالعقوبات، وغارقًا في الترهل الإداري والفساد في مختلف قطاعات الدولة ومؤسساتها، وهذا يحتاج إلى جهد كبير في الإدارة والحوكمة لا يقلّ أهمية عن الجهد في معالجة التحديات الأمنية؛ لتستطيع الوصول إلى الاستقرار، ومنه إلى ما تطمح إليه الإدارة الجديدة وداعموها من التنمية والازدهار.

كان تسارع سقوط نظام الأسد في سوريا مفاجئًا، فالفصائل التي انطلقت من إدلب نهاية نوفمبر 2024 كان هدفها المخطط له تحرير مدينة حلب، وربما كان ذلك يحتاج بتقديراتهم إلى أكثر من شهرين قُبَيل عودة ترامب لاستلام مهامه الرئاسية في البيت الأبيض، وكانت الفصائل قد أعدت نفسها لإدارة محافظة حلب كاملة إلى جانب محافظة إدلب، مع الاستعداد التام لذلك على المستوى الأمني والعسكري والخدمي والاقتصادي، لكن هذه الفصائل لم تكن تتوقع أن تصل في 8 ديسمبر 2024 إلى دمشق العاصمة، وتنتقل من فصائل معارضة مسلحة إلى السلطة المركزية التي تحكم البلاد.

لا يتوقف الأمر على المفاجأة فحسب، وإنما هناك تعقيدات كثيرة وجدت قيادة العمليات العسكرية نفسها أمامها، فتسارع سقوط نظام الأسد خلق ساحات من الفوضى في مختلف المناطق، فضلاً عن استمرار وجود فاعلين محليين مختلفين في المناطق التي كانت خارجة عن سيطرة النظام المخلوع، مثل مناطق شمال شرق سوريا، أو مثل درعا والسويداء في الجنوب.

مع كثرة الحديث عن تجربة إدلب في الحكم والإدارة بما لها وما عليها وجّه القائد العام للإدارة الجديدة في سوريا أحمد الشرع رسالة طمأنة في أن سوريا لا يمكن أن تُحكَم وتُدار بالطريقة نفسها التي أدارت فيها حكومة الإنقاذ إدلب، مع تأكيد الشرع أن

تلك التجربة في إدلب كانت تجربة مهمّة جدًّا لهذه الإدارة في الانطلاق منها لإدارة سوريا كاملة.[1]

قد يُنظَر إلى وجود تجربة حكم وإدارة سابقة في ظروف استثنائية (تجربة الحكم والإدارة في إدلب) على أنها مؤشر إيجابي على قدرة الإدارة الجديدة على ترتيب الأمور في البلاد، بمخلف مناحيها السياسية والإدارية وحتى المالية، بل إن تجربة إدلب تتضمن على طول سنواتها محطات معقدة في التعامل مع الفرقاء العسكريين في حالة فصائلية تتسم عمومًا بفوضى الشعبوية بعيدًا عن التنظيم المؤسساتي للجيوش والوحدات العسكرية كما يجب أن يكون في الدول المستقرّة.

لكن من جانب آخر فإن اعتماد أحمد الشرع خلال الفترة الانتقالية على الفريق ذاته الذي كان يدير إدلب، وعدم الانفتاح الفعلي على الشركاء الآخرين كان مثار قلق، ينبع من الخشية في أن تنغلق الإدارة الجديدة على تكرار تجربة إدلب في إدارة دمشق، وأن تسحب التجربة على سوريا جميعًا بحكم مقاومة التغيير الذي قد تعانيه إدارة الشرع، والتردد في الثقة بالتغيير أو بالشركاء المحليين.

على مستوى العلاقات الخارجية يبدو المشهد أقل تعقيدًا في ظاهره، إلا أنه في الحقيقة يخضع في واقعه لأن يكون كذلك تجربة معقدة في التعامل مع مختلف توجهات الفاعلين الخارجيين، على تباين نسبي في المصالح والمواقف من الحكم الجديد في سوريا وأطرافه الحاليين، أو التي ترغب الدول في إشراكهم.

اعتمد الشكل الجديد للسلطة بعد سقوط نظام الأسد على التدرج في تسلم الإدارة الجديدة لمفاصل الحكم، وقد أعلنت[2] الإدارة الجديدة حكومة تسيير أعمال مدتها 3 أشهر فقط تنتهي مطلع مارس 2025، مع احتمال أن يُمدّد لهذه الحكومة التي سيخلفها حكومة انتقالية بحسب ما أعلنت الإدارة، على أن المرحلة الانتقالية قد بدأت فعليًّا منذ ساعة سقوط نظام الأسد، ومع وجود عوامل القوة والكثير من الفرص إلا أن عنوان هذا المرحلة الانتقالية سيكون وجود الكثير من التحديات أمام الإدارة الجديدة في دمشق، وأمام استقرار سوريا بشكل عام.

القلق الأمني مع تعدد الفاعلين المحليين

تغيرت خريطة النفوذ والسيطرة في سوريا بعد سقوط نظام الأسد، غير أنها بقيت مقسمة جغرافيًّا بين عدة مناطق، أبرزها المنطقة في شمال شرق سوريا التي تسيطر عليها

قوات سوريا الديمقراطية «قسد»، في مقابل المناطق التي اتصلت بإدلب فأصبحت تحت سيطرة الإدارة الجديدة وهي التي تمتد في حلب وحماة وحمص وصولاً إلى دمشق وريفها، مع وجود مناطق سيطرة أخرى مثل السويداء وأجزاء من درعا حيث تسيطر فصائل محلية لم تنسجم بعد بشكل نهائي مع الإدارة الجديدة، ومنطقة التنف وتدمر والقريتين حيث ينتشر ويسيطر جيش سوريا الحرة المدعوم مباشرة من التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة.

ومما سبق نجد أن سقوط نظام الأسد لا يعني مباشرة انتهاء الحالة الفصائلية واجتماع الفرقاء مجددًا، حتى لدى المناهضين للنظام السابق، ولا يمكن النظر إلى الدولة على أنها مستقرة مع استمرار وجود مناطق نفوذ وسيطرة أمنية وعسكرية مختلفة، فكيف إذا كانت هذه المناطق تضم فرقاء مختلفين؟! رغم بدء الحوارات فيما بينهم، غير أن هذه الحوارات لم تكن سهلة، ولم تصل إلى نتائج أو تفاهمات نهائية في أغلب الأحيان، وبقي التلويح بالمعارك العسكرية خيارًا معلنًا بين الأطراف.[3]

ربّما تختلف هذه الأطراف من حملة السلاح من حيث الحجم والعدد والقدرات القتالية، كما تختلف في مشروعاتها السياسية وفي ارتباطاتها الخارجية، وغالبًا فإن الارتباطات الخارجية هي فعليًّا العامل الأهم في استشراف مستقبل النزاعات المسلحة التي قد تنشأ بين هذه الفواعل المحلية المسلحة، فدون أدنى شك تعتمد قسد على الغطاء الأمريكي وعلى دعم التحالف الدولي الأمني والعسكري فضلاً عن الدعم الاستخباراتي الإسرائيلي، وفي المقابل اعتمدت الفصائل في الجيش الوطني على الدعم والإسناد التركيين، وهذا الدور الخارجي بات أساسيًّا في تحديد توجهات المعركة، أكثر من مدخلات أعداد المقاتلين وتنظيمهم وقدراتهم وتسليحهم.

وفي ذات السياق نجد أنه قُبَيل عودة ترامب لرئاسة الولايات المتحدة كانت هناك جهود دبلوماسية لإدارة الحوار بين قسد والإدارة في دمشق، بالتزامن مع معارك طاحنة على جبهات سدّ تشرين بين قسد وفصائل الجيش الوطني المدعومة من تركيا، وكانت جولات المفاوضات قد وصلت إلى عناوين عامة جدًّا مع خلافات واسعة حول التفصيلات، في الوقت الذي كانت فيه حكومة إقليم كردستان العراق تدعم وصول المفاوضات الكردية الكردية إلى نتائج وحلول للخلافات، وأن يتوحد المكون الكردي في سوريا بتمثيل حقيقي وعادل، ويخوض حوارًا مع الإدارة في دمشق يفضي إلى انتقال سلس وسلمي للسلطة.[4]

رغم الضغوط الكبيرة التي كانت تواجهها قسد إلا أن الخلاف معها يبدو معقدًا للغاية، ولا يُتوقَّع أن يكون حلّ الخلاف سهلاً حتى إن نجحت أنقرة في الوصول إلى تفاهمات كما هو متوقع مع إدارة ترامب حول شمال شرق سوريا، حيث أصبح ملف قسد مرتبطًا بشكل أو بآخر بحسابات إقليمية أخرى أهمها التواصل والدعم الذي قدّمه لها الحرس الثوري الإيراني في شمال العراق، فضلاً عن الاستثمار الإسرائيلي الذي ربما سيحاول مجددًا إقناع ترامب وإدارته بجدوى الاستثمار في مشروع قسد لخلق «حفتر» جديد مناهض للإدارة التي يتزعمها الشرع في دمشق المدعومة من تركيا، وقد ظهر بعد سقوط نظام الأسد مباشرة التنسيق بين تل أبيب وقسد، بل نقلت مصادر صحفية إسرائيلية أن قسد طلبت التدخل الإسرائيلي لحماية مشروعها في سوريا، غير أن الأمر لا يمكن أن تقوم به «إسرائيل» من دون الموافقة الأمريكية.[5]

> **القسم الأكبر من مجموعات فلول النظام السابق يتكون من مجرمين يرتبط بسجلاتهم الكثير من الانتهاكات بحق المدنيين، فضلاً عن تورطهم بتصنيع المخدرات والاتجار بها**

لا أمان مع تحرّك فلول النظام السابق

خاضت الإدارة الجديدة مواجهات متتالية مع مجموعات مسلحة من الضباط والعناصر من فلول النظام السابق. القسم الأكبر من مجموعات الفلول يتكون من مجرمين يرتبط بسجلاتهم الكثير من الانتهاكات بحق المدنيين، فضلاً عن تورطهم بتصنيع المخدرات والاتجار بها.

كانت الإدارة الجديدة منذ سيطرتها على حلب قد اعتمدت مبدأ التسويات، حيث يسلم الضابط أو العنصر سلاحه ويحصل على الأمان المؤقت ريثما يُنظَر في أمره، ورغم أن الآلاف قد استجابوا لهذه التسويات في مختلف المحافظات، لكن عشرات الآلاف من المتورطين بالجرائم والانتهاكات لم يستجيبوا. وكان افتتاح مراكز جديدة للتسوية يترافق مع الحملات الأمنية ضد مثيري الشغب والرافضين لتسليم السلاح.[6]

وقد اختبأ جزء من الفلول فرادى أو مجموعات في أحياء بمحيط دمشق وفي أريافها وفي درعا والقنيطرة والسويداء وأطراف حمص وحماة، لكن القسم الأكبر وهم بالألوف وجدوا في الساحل السوري ملاذًا لهم يتحصنون به، ورغم سيطرة إدارة العمليات العسكرية على مدن اللاذقية وطرطوس وجبلة وبانياس إلا أن البلدات والقرى في

محافظتي الساحل كثيرة ومعظمها جبلية، فضلاً عن تحصن مجموعات من الفلول في الجبال وحيازتهم على مستودعات من الأسلحة هناك، وارتباطهم مع جهات خارجية من بينها مجموعات من النظام المخلوع والمناصرين له في لبنان.

ربما لا ترقَ قضية الفلول وحدها لتكون تحديًا كبيرًا أمام الإدارة الجديدة وأمام الاستقرار في سوريا، غير أن استمرارها في تشكيل خرق أمني داخلي نسبيًّا بالتزامن مع التحديات الأخرى وفي مقدمتها قسد، وقابلية مجموعات الفلول لأن تكون محل استثمارات خارجية تخريبية- يجعلان مسألة استمرار وجود السلاح في أيدي فلول النظام السابق مسألة خطرة جدًّا، تهدد الأمن والاستقرار بشكل مباشر، وتغذّي تزايد الجريمة المنظمة التي ستلجأ إليها هذه المجموعات لتحقيق الانتقام ولتأمين التمويل.

الانتقال من الفصائلية إلى الجيش والدولة

صرح قائد الإدارة الجديدة بأن الانتقال من عقلية الفصائل الثورية إلى عقلية الجيش النظامي وسلوك الدولة هو ضرورة تتبوّأ صدارة أولويات المرحلة.[7] وهذا التوجه من الإدارة الجديدة نابع من إدراك خطر العقلية الفصائلية في تصدع البيت الداخلي لمشروع الإدارة الجديدة، في الوقت الذي تواجه فيه تحديات كبيرة على مستوى الدولة والمحيط الإقليمي والدولي وعلى مستوى تعريف العلاقة بالفرقاء الآخرين.

استطاعت إدارة العمليات العسكرية تحقيق الانسجام الكبير بشكل عملي بين هيئة تحرير الشام وشركائها وفي مقدمتها الجبهة الشامية وحركة نور الدين الزنكي وحركة أحرار الشام وفيلق الشام وجيش العزة وجيش النصر وفصائل أخرى في إدلب وريف حلب، لكن هناك من الفصائل مع لم ينسجم مع الإدارة الجديدة ووزارة الدفاع فيها، أو أن انسجامها ليس بالحيوية والفاعلية الذي تريده الإدارة الجديدة، وفي مقدمتها فصائل الجيش الوطني، التي تُعَدّ حليفة لوزارة الدفاع الجديدة في دمشق، لكنها غير مندمجة معها بعد، وهذا ربما حال مجموعة من الفصائل في ريف دمشق وفي درعا، فضلاً عن فصائل أخرى يبدو أنها لم تحسم موقفها بشكل سريع، وأبرزها اللواء الثامن في درعا والمجموعات والفصائل في السويداء وجيش سوريا الحرة في التنف وتدمر.

وحتى الفصائل التي أبدت استعدادها للاندماج في وزارة الدفاع الجديدة ستحتاج إلى المزيد والمزيد من الوقت للخروج من عقلية فصائلية ممتزجة بنزعات مناطقية أو

أيديولوجية إلى عقلية الدولة ومؤسسة الوطن، ولن يكون سهلاً الانتقال من العقلية الأولى التي ألفها القادة والعناصر في هذه الفصائل لسنوات طويلة.

تشكّل حالة الفصائلية خطرًا مع الزمن؛ لأنها تستنزف الإدارة الجديدة داخليًّا، ومع ذلك فإن التحديات والأخطار المحيطة، وفي مقدمتها تحركات الفلول في الساحل وحمص وحماة، قد خلقت حالة جيدة من التنسيق الأمني والعسكري بين الفصائل والجهاز الأمني في الإدارة الجديدة، ودائمًا ما تشكل حالة الخطر الخارجي عاملاً للابتعاد عن النزاعات الداخلية، وإذا وضعت الإدارة الجديدة في حسبانها استثمار ذلك فإن التحديات الأمنية الخارجية ستكون فرصة لإدارة التماسك الداخلي.

الانتقال في البيت الداخلي من عقل التنظيم إلى الدولة

قبل الحديث عن الانتقال من حالة الفصائلية إلى حالة الجيش والدولة، نذكر أنه كانت هناك تجربة في إدلب لم تكتمل، كانت هيئة تحرير الشام تخوضها هناك، وهي اليوم تستكملها بعد أن أصبحت نواة الإدارة الجديدة في دمشق، وهذه التجربة هي الانتقال من

التنظيم الجهادي إلى السلطة المسؤولة عن حكم الدولة. وكان لافتًا للسوريين وللفاعلين الدوليين تلك الرسائل الإيجابية[8] التي كررتها الإدارة الجديدة منذ انطلاق المعارك باتجاه حلب وصولاً إلى استقبال البعثات السياسية والدبلوماسية في دمشق، لكن على الجانب الآخر فإن هناك مهمة إرسال الرسائل الإيجابية للمجموعات والعناصر الذين يشكلون العصبة من القوة والتماسك للإدارة الجديدة.

قد يكون الانفجار الداخلي نتيجة تغير المبادئ والخطاب والاضطرار لمجاراة الواقع الجديد من أكثر التهديدات على الإدارة الجديدة في المرحلة الانتقالية، غير أن نواة الإدارة في هيئة تحرير الشام كانت قد خاضت اختبارات مماثلة وخرجت منها بسلام، بداية من الصدام مع تنظيم داعش، ومرورًا بالانفكاك الرسمي والفعلي عن تنظيم القاعدة، ووصولاً إلى تشكيل حكومة الإنقاذ وإدارة إدلب تحت علَم الثورة.

ومع ذلك يبقى الانتقال من عقلية التنظيم إلى عقلية الدولة من التحديات الحساسة على مستوى النواة، فهذا الأمر يحتاج من الصف الأول في القيادة تقييمًا مستمرًّا لحجم الانسجام في البيت الداخلي والتهديدات التي قد تطاله، والتعامل مع المعترضين أو المتذمّرين. وخلال الشهر الأول بعد سقوط النظام كانت هناك استياءات داخل صفوف الجهاديين في إدلب، وكانت تستثمره بعض التنظيمات المناوئة أو المنافسة وفي مقدمتها تنظيم «حرّاس الدِّين»، ويُتوقَّع أن يكون هناك تحالف بين هذه المجموعات والتنظيمات الجهادية غير المقتنعة بتوجهات الإدارة الجديدة وبين تنظيم داعش الذي يستقبل هو أيضًا في البادية وفي مناطق مختلفة من ينظر إلى هيئة تحرير الشام على أنها غيّرت نهجها وضلّت عن الحقّ وأصبحت من «المميّعة».

في المقابل لدى الإدارة الجديدة وقيادتها خبرة كبيرة في التعامل مع هذا الشكل من التذمر الداخلي الذي يتحول إلى استعصاء ثم انشقاق والتحاق بالأعداء، بل لدى الإدارة مهارة إدارة هذه العملية لتضمن تماسك صفوفها بعد خروج هذه المجموعات والعناصر، كما يُتوقَّع أن يتحول الأمر إلى فرصة للشراكة مع القوى المحلية الأخرى ومع القوى الخارجية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وتركيا، تحت عنوان مكافحة الإرهاب.

دور القوى الإقليمية والدولية

ربّما يشكل ملفّ إدارة العلاقات الخارجية مع الدول واحدًا من أعقد الملفات في طريق الإدارة السورية الجديدة، وبخاصة أن الجيوسياسي السوري يشكل محورًا

حساسًا بين عدة محاور إقليمية ودولية متباينة المواقف والتوجهات، حيث تقود إيران «محور الممانعة» الذي يدعم المواجهة المسلحة ضد «إسرائيل» والولايات المتحدة، في مقابل «محور الاعتدال» ويضم مصر والسعودية والإمارات والأردن، وهذه الدول تدعم الحوار السلمي مع «إسرائيل»وهي حليفة للولايات المتحدة، وهناك تركيا وقطر الداعمتان للممانعة القانونية بالطرق السلمية لممارسات «إسرائيل»مع علاقتهما الجيدة مع الولايات المتحدة.

تحتاج الإدارة الجديدة، وهي تقود دولة وسط هذا التباين وعلى حدود مباشرة مع «إسرائيل»، إلى إعادة تعريف العلاقات الخارجية لسوريا التي كانت خلال حكم النظام السابق فاعلاً رئيسًا في محور المقاومة، فضلاً عن التهديدات الأمنية التي كان نظام الأسد يغرق بها المنطقة، وبخاصة دول الجوار، وإعادة بناء العلاقة مع الدول؛ سواء في المحيط الإقليمي أم على مستوى الفاعلين الدوليين، وهذا كله من التحديات السياسية التي تحمل في تداعياتها تحديات أمنية مباشرة.إن إيران أُخرِجت من سوريا بعد عقد من التدخل الواسع أمنيًّا وعسكريًّا واقتصاديًّا، ويُتوقَّع أن يكون توجهها انتقاميًّا عبر إثارة الفوضى وتمويل الفلول، فضلاً عن سعي طهران إلى التأثير في الأدوار الإقليمية والدولية في موقفها من الإدارة الجديدة، ومن التعامل مع مختلف الملفات في سوريا.

وكذلك الحال مع روسيا فإنّها خرجت أو أُخرِجت من معظم مواقعها في سوريا، إلا أنّها أبدت موقفًا أقل حدّة من الإدارة الجديدة،9 وغالبًا ما يكون الموقف الروسي مرتبطًا بسعيها إلى إبقاء قواعدها على الساحل السوري وبخاصة قاعدة طرطوس البحرية التي تمثل لموسكو قاعدة إستراتيجية على مستوى نفودها الدولي؛ لا الإقليمي فقط.

من جانب آخر فإن الطرف الآخر المقابل لإيران لم يُخفِ موقفه المعادي للإدارة الجديدة، حيث أظهر مسؤولون «إسرائيليون» منهم وزير الخارجية الإسرائيلي موقف تل أبيب السلبي من الإدارة السورية الجديدة،[10] وهذا الموقف يحمل في طياته خطر دعم «إسرائيل» قوى محلية أو تحالفًا خارجيًّا ضد الإدارة الجديدة، أو ربما ضد استقرار سوريا، مع أن «إسرائيل» كانت مستفيدة بشكل كبير من سقوط نظام الأسد؛ بسبب خروج إيران من سوريا. ويضاف إلى ذلك كله التحدي الآخر الذي ستواجهه الإدارة السورية الجديدة مع عمليات الاقتحام التي نفذها الجيش الإسرائيلي عقب سقوط نظام الأسد، والتي سيطر فيها على مناطق خارج خط وقف إطلاق النار المتفق عليه عام 1974م.

عقدت الدول المعنية بمتابعة التطورات في سوريا مجموعة من الاجتماعات عقب سقوط نظام الأسد، وكان التركيز بداية في اجتماع مدينة العقبة الأردنية يوم 14 كانون الأول/ ديسمبر 2024 على عملية انتقال سياسي تقَودها الأمم المتحدة وتشرف عليها،[11] غير أن هذا الموقف المقلق للإدارة الجديدة سرعان ما اعتدل، حيث لم يُذكَر القرار الأممي 2254 أو دور الأمم المتحدة في إدارة الانتقال السياسي في سوريا في البيان الختامي لاجتماع «من أجل سوريا»[12] الذي عُقِد في الرياض بمشاركة إقليمية دولية واسعة، منها مشاركة وزير الخارجية في الإدارة السورية الجديدة «أسعد الشيباني»، الذي سيقوم بجولة من اللقاءات والزيارات الإقليمية والدولية، لعل من أهمها مشاركته في المنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية يوم 22 كانون الثاني/ يناير 2025.

ومما سبق نستطيع القول: إن التحدي الأول، وهو اعتراف الدول بالإدارة الجديدة ممثلاً للدولة السورية، قد مضى فيه شوط كبير، وأعادت دول كثيرة فتح سفاراتها في دمشق، كما توالت الوفود الدبلوماسية في عقد لقاءات مع الإدارة الجديدة، وهذا الحجيج السياسي إلى دمشق وإن كان استكشافيًّا في كثير منه إلا أنه جزء من الانفتاح الإقليمي والدولي، ويبقى على الإدارة أن تتابع إدارة هذا الملف ليتحول هذا الانفتاح إلى علاقات بنّاءة، وشراكات مفيدة، ودعم يسهم في الاستقرار والازدهار، ويساعد من جانب آخر في تخفيف آثار ما ستقوم به الأطراف المعادية، وفي مقدمتها «إسرائيل»، وإيران، وربما روسيا، ضد الإدارة الجديدة مستقبلاً.

التحديات الاقتصادية واختبارات إرضاء المجتمع والقيام بالدولة

لا شكّ أنّ التحديات الأمنية وتحديات تحقيق الاستقرار تأتي في مقدمة الاهتمام عند الحديث عن استقرار سوريا، أو حتى عند الحديث عن مستقبل الإدارة الجديدة فيها، وهذا الاستقرار كما هو مرتبط بكثير من الجوانب الأمنية فإنه مرتبط أيضًا بالاستقرار الاقتصادي واستقرار المجتمع المحلي، وهذا الذي لا بد فيه من الحديث عن التحديات الاقتصادية ضمن المرحلة الانتقالية.

من المؤكد أن العقوبات الاقتصادية التي فرضها الغرب، وفي مقدمتها عقوبات الولايات المتحدة، على النظام السابق كان لها تأثيرها الكبير في انهيار النظام، هذه العقوبات قديمة، بعضها يعود إلى عام 1979، لكن أشدّها كانت عام 2020، وهي

المعروفة باسم عقوبات قانون قيصر،[13] وهذه العقوبات إلى جانب تأثيرها في النظام السياسي ومؤسسات الدولة كان لها تأثيرها المباشر في القطاعات الحكومية والخاصة على حد سواء، وفي البنية التحتية في جميع القطاعات الخدمية والاقتصادية.

استمرت سنوات الحرب أكثر من عقد من الزمن، وصاحبها التهجير والتغيير الديموغرافي، واستخدام الأسلحة المحرمة دوليًّا مع عشوائية الاستهداف، فضلاً عن عمليات السرقة والنهب التي مارسها جيش النظام والميليشيات والمجموعات غير النظامية، فضلاً عن إدارة هذه الميليشيات عمليات واسعة من صناعة المخدرات والاتجار بها، وتورط قسم كبير من القوات النظامية في ذلك. كلّ هذا إلى جانب العقوبات كان له دور في تدمير القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية، وتدمير الثروة الحيوانية، وتدمير الموارد الاقتصادية الوطنية النوعية، مثل حقول النفط والغاز والفوسفات.

يشكّل المشهد الاقتصادي أحد التحدّيات البارزة أمام الإدارة الجديدة في سوريا؛ لأنه يشكّل جزءًا من الجانب الأمني، أو يشكل تأثيرًا مباشرًا فيه. والإدارة الجديدة اليوم استطاعت التعامل مع زيادة الرواتب الحكومية بما توافر في البنك المركزي من احتياطات

نقدية،[14] غير أن هذا جزء من الإجراءات الكثيرة التي تحتاج إليها الدولة لضمان الاستقرار، ومن ثَمّ تحقيق الأمن الاقتصادي الذي ينعكس على الأمن المحلي.

كان من الواضح اهتمام الإدارة الجديدة في المرحلة الانتقالية بتقديم الخدمات، حيث يسهم هذا في حفظ الأمن والاستقرار، ويقدِّم على المستوى الاجتماعي والسياسي إنجازات ستحصد هذه الإدارة ثمارها مستقبلاً، وقد خاضت هذه الإدارة مثل هذه التجربة في إدلب، حيث عملت على ضمان الأمن والاستقرار، وقدّمت خدمات حكومية كانت كفيلة بنجاح تجربتها؛ بالمقارنة النسبية مع باقي المناطق في سوريا.

ولا يخفى أن هناك مشكلة البطالة المقنعة التي تستنزف مؤسسات الدولة في سوريا، حيث كان نظام الأسد يضمن ولاء حاضنته ومؤيديه بالتوظيف في مؤسسات الدولة، بينما لا يشترط في الموظفين، وبخاصة المقربون من مسؤولي النظام السابق وضباطه- أن يعملوا أو يلتزموا بالدوام في بيئة من الفساد غير متوقعه كما يصرح المسؤولون في الإدارة الجديدة.[15]

لا تضع الإدارة الجديدة نصب عينيها أن تستنزف جهودها في حلّ مشكلات مستعصية تحتاج إلى سنوات مثل الفقر والبطالة، إذ إنّ هذا يُتوقَّع أن تخف آثاره مع الانفتاح الخارجي من تركيا وقطر والسعودية والكويت؛ لإرسال المساعدات بكافة أنواعها، الغذائية والطبية، فضلاً عن استمرار المنظمات الدولية والأممية في برامجها للاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر، في المقابل فإن الإدارة الجديدة تريد أن تقدم إنجازًا على المستوى الاقتصادي في تقديم الخدمات الحكومية بالشراكة مع الفاعلين المحليين والإقليميين والدوليين.

على المستوى المتوسط فإن الإدارة تهتم باستعادة الموارد الوطنية، وأهمها آبار النفط في شرق سوريا، إلى جانب إعادة تأهيل مناجم الفوسفات، وما هو بين أيديها حاليًّا من الموارد الطبيعية، كما يُتوقَّع أن يكون ثمّة اهتمام للإدارة بالاستثمارات للموانئ والطرق الدولية، وبخاصة مع سرعة الاستثناءات الغربية التي شملت الكثير من القطاعات الحيوية.

إذن العقوبات الغربية والدمار الواسع في البنى التحتية هما أبرز التحديات، في المقابل هناك الاستثناءات، وهناك الجهود الإقليمية والدولية لرفع العقوبات بشكل كامل مستقبلاً، ومع ضمان الأمن والاستقرار سوف تبدأ القطاعات الحيوية بالعودة إلى دورة الحياة، وهذا يتزامن مع توفر الخدمات الأساسية، ومن ثَمّ يكون أمن، واستقرار، وبيئة

استثمارية فتية، وخدمات بالحد الأدنى، هذا هو هدف الإدارة الجديدة في دمشق، وهو ما سيشجع اللاجئين على العودة، ويشجع دول الجوار على دعم هذه الإدارة.

خاتمة

يرتبط مستقبل الاستقرار في سوريا خلال المرحلة الانتقالية بقدرة الإدارة الحالية على تجاوز مجموعة من التحديات والتهديدات، في مقدمتها ما هو مرتبط بالجانب الأمني والاقتصادي. وقد عملت مختلف العوامل الداخلية والخارجية في سوريا على خلق بيئة من الفوضى والتفكك والانهيار أدت إلى التسارع المفاجئ في انهيار نظام الأسد بشكل لم يتوقّعه أحد، ومن ثَمّ فإن القوى التي أسقطت النظام وجدت نفسها أمام تحديات ضبط الأمن، وفرض الاستقرار، وإعادة بناء الحد الأدنى من مقوّمات الدولة، بما تستطيع أن تقدمه من الخدمات.

خلال الشهر الأول من سقوط نظام الأسد بقي في خريطة النفوذ والسيطرة مُنازِع محلي للإدارة الجديدة، حيث رفضت قوات سوريا الديمقراطية «قسد» الخضوع للإدارة الجديدة، واستمرت بالقتال ضد الجيش الوطني المدعوم من تركيا، في مقابل محاولة كسب الوقت في فتح قنوات الحوار مع الإدارة في دمشق. وليست قسد فقط مصدر الفوضى والتهديد على المستوى الأمني والعسكري، بل هناك مجموعة من الفصائل والمجموعات المسلحة التي تقاوم الاندماج التام مع وزارة الدفاع في الإدارة الجديدة على اختلاف موقفها منها بين حليف وبين منافس، في مقابل الآلاف من الفلول المسلحين الذين رفضوا إجراء التسويات لما في سجلّهم من الجرائم والانتهاكات، ويتضح خطرهم بشكل أكبر مع التحريض الطائفي الذي يصاحب نشاطهم وتحركهم، وبخاصة في حمص وحماة، وبشكل أكبر في المناطق الجبلية بمحافظتي الساحل طرطوس واللاذقية، مع وجود مستودعات كبيرة من الأسلحة والذخائر بحوزتهم هناك.

إن عوامل الفقر والبطالة في سوريا تكاد تكون دافعًا رئيسًا للجريمة المنظمة والفردية، في المقابل فإن الكثير من الجرائم تُرتَكب بدوافع الانتقام وفوضى الثأر، مع عدم وجود الجهاز الأمني الكبير والمسيطر فعليًّا على جميع المدن والبلدات في سوريا، وهنا تظهر ضرورة ترميم الجهاز الأمني بعناصر ومجموعات إضافية، لتكون الإدارة الجديدة قادرة على ضبط المناطق التي تسيطر عليها في المرحلة الأولى من عملها، والتي تطمح أن تسيطر عليها بشكل تام وكامل لاحقًا.

إن إيجاد الحلول للمشكلات الأمنية مرتبط بإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية، فإدارة الدولة تحتاج إلى مصادر تمويل مستقرة وكافية، كما أن الإنجاز الأهم الذي من الممكن أن تقدمه الإدارة الجديدة بعد توفير الأمر هو توفير الخدمات، وفي دولة مثل سوريا بناها التحتية مدمرة فإن تقديم الخدمات يحتاج إلى الكثير من الجهد والوقت كما هو بحاجة إلى التمويل والدعم.

تعتمد الإدارة الجديدة على الدعم من الدول الحليفة للشعب السوري، وفي مقدمتها تركيا وقطر والسعودية والكويت، وقد قدّمت كل من هذه الدول جسرًا من المساعدات الإغاثية والطبية، في حين بدأت تركيا في الشهر الأول بعد سقوط نظام الأسد بالعمل على إصلاح البنية التحتية لقطاع الكهرباء في حلب، بينما تشمل خطتها كامل سوريا، وشاركت قطر وتركيا في إصلاح وتأهيل مطار دمشق الدولي ومطار حلب الدولي ليبدأ كل منهما باستقبال الرحلات الجوية مطلع عام 2025م.

سيكون الدعم من الدول الصديقة، إلى جانب برامج التعافي المبكر، وإعادة الإعمار- عناصر مهمة لتخفيف العبء عن الإدارة الجديدة، كما يُتوقَّع أن تسهم الدول في تحقيق الإصلاح الاقتصادي والتنمية بما يتوافق مع ضرورات استقرار المنطقة وازدهارها، فرغم التحديات الكثيرة التي تجعل بناء سوريا طريقًا طويلاً وصعبًا، إلا أنّه ثمّة فرص كبيرة قد تسهم في تخفيف العقبات في هذا الطريق، وأهم هذه الفرص أن التوجه الإقليمي والدولي ينحو إلى تحويل المنطقة من ساحة صراعات وتصفية حسابات إلى ساحة تهدئة واستقرار، وهذا التحول مرتبط بشكل مباشر بالتحول في سوريا.

الهوامش والمصادر:

1. أحمد الشرع: تجربة إدلب لا تصلح لكامل سوريا ولكنها نواة (فيديو)، صفحة قناة العربية (برامج) على موقع فيسبوك، 2024/12/29.
https://www.facebook.com/watch/?v=955322253182425
2. الحكومة السورية الانتقالية برئاسة البشير تتسلم مقاليد السلطة في دمشق، موقع الجزيرة نت، 2024/12/10.
https://2u.pw/fPQYf6Pz
3. قيادي بإدارة العمليات السورية: الحل العسكري آخر الخيارات مع «قسد»، موقع الشرق بلومبرغ، 2025/01/17.
https://2u.pw/J9MIl8Rj
4. الرئيس مسعود بارزاني ومظلوم عبدي يبحثان اتخاذ موقف مشترك للأطراف الكوردية في سوريا، موقع روداو، 2025/01/16.
https://www.rudawarabia.net/arabic/kurdistan/160120257

5. «إسرائيل هيوم»: أكراد سوريا طلبوا مساعدة عاجلة من «إسرائيل»، موقع روسيا اليوم، 2024/12/12.
https://2u.pw/qd9fd11L

6. تطورات سورية: تواصل الحملة الأمنية وعمليات التسوية في الساحل وحمص، موقع العربي الجديد، 2024/12/30.
https://2u.pw/PWa9SM1k

7. أحمد الشرع: الثورة تُزيل حُكمًا لكنها لا تبني دولة، موقع تلفزيون سوريا، 2025/01/12.
https://www.syria.tv/298945

8. الأمم المتحدة: «هيئة تحرير الشام» أرسلت رسائل إيجابية إلى السوريين، صحيفة الخليج، 2024/12/10.
https://tinyurl.com/yc3w9x2f

9. موسكو: الإدارة السورية الجديدة مهتمة بالوجود الروسي، موقع الجزيرة نت، 2025/01/03.
https://2u.pw/okt4BRbg

10. «إسرائيل» تهاجم الإدارة السورية الجديدة... ومراقبون: تدخُّل في الشأن الداخلي، موقع TRT عربي، 2024/12/30.
https://2u.pw/bwskQNK6

11. انظر: بيان مشترك بشأن سوريا، صفحة سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في سوريا على موقع فيسبوك، 2024/12/15.
https://2u.pw/69dDmoRe

12. للاطلاع أكثر على الفرق بين مخرجات اجتماع العقبة واجتماع الرياض، انظر: رياض الحسن، الانفتاح الإقليمي والدولي على الإدارة الجديدة في سوريا: الدوافع والدلالات، مركز جسور للدراسات، 2025/01/22.
https://t.co/rcWaIJhYk9

13. اقتصاد سوريا والعقوبات.. أعباء ثقيلة خلفها نظام الأسد، موقع الجزيرة نت، 2024/12/24.
https://2u.pw/K743SmUf

14. صابرين: لدينا أموال كافية لتمويل الزيادة على الرواتب 400%، موقع جريدة المدن، 2025/01/14.
https://2u.pw/plY7rfke

15. معاذ العباس، وزير الاقتصاد السوري يتحدث للجزيرة نت عن خطط إنقاذ الليرة والإعمار والذهب، موقع الجزيرة نت، 2024/12/26.
https://www.aljazeera.net/ebusiness/2024/12/26/minister-economy-corruption-syria

TURKISH FOREIGN POLICY YEARBOOK 2023

Editors:
Burhanettin Duran
Kemal İnat
Mustafa Caner

setavakfitr setav setavakfi
www.setav.org · kitap@setav.org (0212) 395 11 00

SETA